91.7 مليار دولار قيمة الإصدارات العام الماضي

كلفة إصدار الصكوك في آسيا أعلى من السندات رغم نمو التمويل الإسلامي

أظهرت دراسة للبنك الآسيوي للتنمية، أن كلفة إصدار الصكوك لا تزال أعلى كثيراً من إصدار السندات التقليدية رغم نمو التمويل الإسلامي في دول مثل ماليزيا وإندونيسيا.

وذكر البنك أن العائد على الصكوك التي تصدرها الحكومة في إندونيسيا يبلغ في المتوسط 86 نقطة أساس فوق السندات الحكومية التقليدية المماثلة. وفي ماليزيا، وهي أكبر سوق صكوك من حيث السيولة في العالم، يرتفع عائد الصكوك ثماني نقاط مئوية في المتوسط فوق السندات التقليدية.

وذكر البنك، في عدد مارس الحالي من تقرير متابعة السندات في آسيا، أن عدم الدراية الكافية بهيكل الصكوك المعقد يعني تحمل المصدرين المحتملين رسوماً أعلى مقابل خدمات استشارية، في حين يريد المستثمرون عائداً أعلى بسبب ضعف أنشطة التداول في الأسواق الثانوية للصكوك.

وفي إندونيسيا كانت نسبة صكوك الشركات نحو خمسة بالمئة فقط من أحجام تداول سندات الشركات في 2013. وقال متعاملون لـ «رويترز»، إن الفجوة بين تكلفة إصدار الصكوك والسندات في الخليج ومراكز تمويل إسلامي رئيسية أخرى في أنحاء العالم ضئيلة جدا أو غير قائمة، بل إن إصدار الصكوك أرخص في بعض الحالات.

قاعة الأسهم في كوالالمبور

ويرجع ذلك لأن إصدار الصكوك هو الاتجاه السائد في معظم دول الخليج، لا سيما السعودية، ولأن الطلب من المؤسسات المستثمرة الغنية بالسيولة غالبا ما يفوق المعروض. وذكر البنك أن إصدارات الصكوك الجديدة في آسيا بلغت 91.7 مليار دولار العام الماضي، وتتصدر ماليزيا الإصدارات عند 83.7 مليار، ولكن الرقم يظل ضئيلاً مقارنة بأسواق السندات التقليدية.

وبلغ إجمالي قيمة السندات المتداولة بالعملة المحلية في الاقتصادات الناشئة في شرق آسيا 7.4 تريليونات دولار في 2013 بزيادة 11.7 في المئة عنها قبل عام.

وسجلت إندونيسيا أعلى معدل زيادة سنوي عند 20.1 في المئة . ويحدد البنك الدول الناشئة في شرق آسيا بأنها الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا زائد الصين وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايوان.

وقال البنك إن زيادة العجز المالي في الدول الآسيوية وشح السيولة في أسواق السندات العالمية يجعل الصكوك بديلاً مجدياً للتمويل في سوق الدين بالمنطقة. وتابع أن وضع نموذج موحد لهيكلة الصكوك قد يعجل بتبنيها في المنطقة، ويساعد الحكومات على تمويل متطلبات البنية التحتية، لكنه لم يخض في تفاصيل.

ويصدر التقرير في وقت يدرس فيه البنك إصدار صكوك باسمه، وقد تتطور الخطة لبرنامج إصدارات منتظم أو منتج تأميني يساعد الدول الأعضاء في طرح صكوك.

ترسية مناقصة على «مشتركة» بقيمة 12.2 مليون دينار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات «مشتركة» أنه قد تم ترسية مناقصة تابعة لشركة «شيفرون العربية السعودية» بقيمة 12.2 مليون دينار تقريبا، خاصة بإنشاء المبنى الرئيسي الجديد في ميناء سعود، وبمدة تنفيذ قدرها «64 شهرا، تتضمن 24 شهرا فترة صيانة»، متوقعة بأن يتم البدء في المشروع بتاريخ 15 أبريل 2014.

وأفادت الشركة – بحسب موقع البورصة – أن الأثر المتوقع على الوضع المالي للشركة هو تحقيق نسبة هامش ربح قدرها 1 في المئة من قيمة المشروع بنهاية السنة الأولى، ونسبة هامش ربح قدرها 4.5 في المئة من قيمة المشروع بنهاية السنة الثانية، ونسبة هامش ربح قدرها 3.5 في المئة من قيمة المشروع بنهاية السنة الثالثة، ونسبة هامش ربح قدرها 1 في المئة من قيمة المشروع بنهاية السنة الرابعة، مع ملاحظة أن نسب هامش الربح المذكورة هي نسب تقديرية وغير ثابته وتتغير صعودا وهبوطا على ضوء مراحل سير المشروع ومدة التنفيذ ونسب الانجاز ومدى تحقيق النتائج الفعلية بعد التنفيذ الكامل للمشروع وتسليمه للمالك. جدير بالذكر أن أرباح «المشتركة» في العام الماضي بلغت 4.67 ملايين دينار تقريبا مقابل أرباح بنحو 10.27 ملايين دينار في عام 2012، بانخفاض في الأرباح تقدر نسبته بحوالي 54.5 في المئة .

«هوندا» اليابانية تسرح 600 موظف من مصنعها في بريطانيا

أعلنت شركة «هوندا» اليابانية لصناعة السيارات امس تسريح نحو 600 موظف من مصنعها في بريطانيا الذي يغطي السوق الأوروبية. وارجع نائب رئيس شركة «هوندا يوروب» ايان هاولز في تصريح لهيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» القرار الى تراجع الطلب الاوروبي على سيارات الشركة فضلا عن وجود توقعات بتقلص الطلب العام خلال العامين المقبلين. واوضح ان الشركة اضطرت الى تخفيض قدرتها الإنتاجية وبالتالي تسريح نحو 600 موظف من ضمنهم 340 عاملا بدوام كامل مؤكدا ان القرار ينعكس سلبا على الموظفين المسرحين والشركة على حد سواء.

وكانت «هوندا» التي افتتحت مصنعها في مدينة «سويندون» جنوبي غرب انجلترا عام 1992 قامت العام الماضي بتسريح اكثر من 500 موظف بسبب تراجع الطلب على سياراتها في بريطانيا والاتحاد الاوروبي.

قائمة المؤسسين شملت إمارات الدولة كافة

«ماركة» تطرح 275 مليون سهم للاكتتاب العام مطلع إبريل المقبل

أغلقت شركة «ماركة» – مساهمة عامة قيد التأسيس– مرحلة اكتتاب المؤسسين في 45 في المئة من أسهم الشركة، تعادل 225 مليون سهم «قيمة كل منها درهم واحد»، بحسب مصادر في لجنة التأسيس.

وكشفت المصادر عن اعتزام الشركة البدء في عملية طرح النسبة الباقية «55 في المئة » من رأس المال أو ما يعادل 275 مليون سهم للاكتتاب العام خلال الأسبوع الأول من شهر أبريل المقبل.

وقالت المصادر إن شركة «كاب إم للاستثمار» ستتولى دور مدير الاكتتاب، فيما يجري تحديد عدد يتراوح بين 6 و8 لتلقي الاكتتاب، لافتة إلى أن اكتتاب المؤسسين شهد إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في أنحاء الدولة كافة، حيث حرصت لجنة التأسيس على أن تغطي قائمة المؤسسين إمارات الدولة المختلفة.

وأشارت المصادر إلى أن لجنة المؤسسين تقوم حاليا بالإجراءات الخاصة بإغلاق اكتتاب المؤسسين استعدادا لبدء مرحلة الاكتتاب العام المتوقع أن تكون في الأسبوع الأول من شهر أبريل المقبل، مع حصول الشركة على الموافقات اللازمة للاكتتاب العام من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع.

ومن المقرر إدراج أسهم شركة «ماركة» في سوق دبي للأوراق المالية، لتكون أول شركة مساهمة عامة ضمن قطاع التجزئة في الإمارات، وأول شركة مساهمة عامة يتم إدراجها في سوق دبي المالي منذ سنوات عدة.

مستثمر يهم بالدخول إلى مركز سوق دبي المالي

وتتكون لجنة مؤسسي الشركة من 5 من شخصيات، تضم جمال الحاي، النائب التنفيذي الأول لرئيس مؤسسة مطارات دبي «رئيس اللجنة»، خالد المهيري، المدير التنفيذي ومؤسس شركة «إيفولفانس كابيتال» «نائب رئيس اللجنة»، أبوبكر الخوري، رئيس مجلس إدارة شركة الدار العقارية، جمال الشعفار، الرئيس التنفيذي لمجموعة «المسعود»، وحمد الشامسي الرئيس التنفيذي لشركة «الاستثمار الخاص»

وتسعى «ماركة» للاستفادة من آفاق النمو الضخمة المتاحة في قطاعي التجزئة والأغذية والمشروبات ضمن الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام.

يذكر أن «ماركة» تركز على إدخال مفاهيم جديدة ضمن قطاعي التجزئة والأغذية والمشروبات «المطاعم والمقاهي»، اللذين يشهدان نشاطا متنامياً على المستويين المحلي والإقليمي، إذ يستفيد كلا القطاعين من النمو القياسي في أعداد السياح، إلى جانب تنامي الطلب من المواطنين والمقيمين.

وتترقب الأسواق اكتتاب شركة «ماركة» الذي سيشكل أول اختبار حقيقي لشهية المستثمرين باتجاه الإصدارات الأولية، ومدى تجاوب الأسواق مع عودة نشاط الاكتتاب الأولي مجددا بالتزامن مع النشاط المحموم في أسواق الأسهم والارتفاعات القياسية التي سجلتها خلال عام 2013 والفترة المنصرمة من العام الحالي، ومستويات السيولة القوية في الأسواق.

وتوقع خبراء ماليون أن يلقى الاكتتاب إقبالا ملحوظا بالنظر إلى حجم السيولة الكبيرة في الأسواق، وتحفز المستثمرين لنشاط الاكتتابات الأولية التي تمثل أحد الأهداف الأساسية لأسواق المال، لافتين إلى الأسواق متعطشة للاكتتابات العامة، وأن زخم السيولة الحالية من شأنه أن يدعم أي عمليات اكتتاب مقبلة، خاصة مع استفادة المستثمرين من توزيعات الأرباح السخية التي أعلنتها الشركات الرئيسية في الأسواق عن العام الماضي التي يتوقع أن يعاد ضخها في الأسواق مجددا، إما عن طريق الاستثمار المباشر أو الاكتتاب في شركات جديدة.

تستهدف 12 مليون سائح بنهاية العام

دبي التاسعة عالمياً في حجم سياحة الأعمال

حلت دبي في المركز التاسع عالميا بحجم سياحة الأعمال، وتستحوذ على 50 في المئة من حجم هذه الصناعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بحسب حمد محمد بن مجرن، مدير تنفيذي لقطاع سياحة الأعمال في دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي.

وأكد بن مجرن على هامش فعاليات معرض الخليج لسياحة الحوافز والأعمال والمؤتمرات أمس، إن دبي تستهدف تحقيق نحو 12 مليون سائح بنهاية العام الحالي، وذلك تماشيا مع الأهداف الموضوعة لتحقيق نمو سنوي مقدر بـ 9 في المئة سنويا بعدد السياح للوصول إلى 20 مليون سائح بحلول عام 2020.

حمد محمد بن مجرن

وقال إن دبي تمتلك من المقومات ما يجعلها تتبوأ مكانة إقليمية وعالمية كبيرة في مجال سياحة الأعمال، حيث يوجد 145 شركة طيران تشغل رحلاتها من مطار دبي إلى 260 وجهة عالمية، ووجود 84 الف غرفة فندقية في 600 فندق، على أن تشهد الإمارة إضافة 29 الف غرفة فندقية بحلول 2016 ليرتفع عدد الغرف إلى 113 الف غرفة.

وأكد أن توافر البنية التحتية اللازمة يدعم موقع دبي على خريطة السياحة العالمية في قطاع سياحة الأعمال.

وقال إن دبي وصلت إلى المركز السابع عالميا من حيث عدد السياح، حيث استقطبت نحو 11.1 مليون سائح العام الماضي.

واستقبلت المنشآت الفندقية في دبي 11 مليون سائح في 2013 بزيادة 10.6 في المئة مقارنة بالعام الماضي الذي وصل عدد النزلاء فيه إلى 9.9 مليون نزيل تقريبا.

وارتفعت العائدات بنسبة 16.1 في المئة العام الماضي إلى 21.84 مليار درهم، كما ارتفعت نسبة الإشغال إلى 80 في المئة . في وقت ارتفع عدد الليالي بنسبة 11 في المئة لتصل إلى 75.41 مليون ليلة. وأكد بن مجرن أن التركيز حاليا سيكون في الاستثمار في فنادق من فئات ثلاث إلى أربع نجوم، حيث تم إعفاء المستثمرين في تلك الفئات من الرسوم والضرائب، الأمر الذي سيشجع على الاستثمار في تلك الفنادق.

وشدد على أن الدائرة تشجع المستثمرين على إنشاء فنادق من تلك الفئات التي تخدم شريحة أوسع من السياح.

الاتحاد الأوروبي يخصّص دعماً مالياً للبنان بقيمة 27 مليون يورو

أعلنت سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان، انجلينا إيخورست، أن الاتحاد خصّص دعما إضافيا للبنان بقيمة 27 مليون يورو. وقالت إيخورست للصحافيين إثر اجتماعها، أمس، برئيس الحكومة تمام سلام، يمكنني أن أعلن أنه تم تخصيص 27 مليون يورو إضافية، كمساعدة إنسانية من ميزانية مكتبنا للمساعدات الإنسانية «إيكو».

وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يقوم حالياً بتنفيذ ميزانية إجمالية بأكثر من مليار ونصف المليار يورو، لمساعدة لبنان «هبات وقروض»، وتتضمن مساعدات مباشرة من الدول الأعضاء ومؤسسات مالية أوروبية كالبنك الأوروبي للاستثمار.

تقرير: أوروبا الأكثر تضرراً في حالة فرض عقوبات على روسيا خاصة بالطاقة

أصدر البنك الأهلي التجاري السعودي تقريره الشهري عن الاقتصاد السعودي، والذي يلقي به الضوء على أوضاع الاقتصاد النفط في العالم، ومن ثم السعودية، وكذلك على معدلات التضخم، والمعروض النقدي والودائع لدى البنوك السعودية، وكذلك أوضاع السوق المالية، وواردات وصادرات المملكة خلال الفترة الماضي.

فعن السعودية أكد الأهلي أن مؤسسة النقد العربي السعودي لا تزال تتحكم في القوة الشرائية والأسعار بالسوق، ولذا فمن المتوقع أن يكون معدل التضخم هذا العام عند 3 في المئة .

وأشار إلى أن اعتماد مؤسسة النقد مبادئ بازل 3 منذ بداية العام الماضي، والسياسية المتحفظة للمؤسسة أدى إلى رفع نسبة كفاءة رأس المال لدى البنوك، بالإضافة إلى جعل المصارف السعودية في مكانة أفضل مقارنة بأقرانه بالمنطقة. وعن الاقتصاد العالمي أكد التقرير أنه ونظرا لاعتماد أوروبا على النفط والغاز من روسيا، فمن المستبعد جدا بالنسبة للاتحاد الأوروبي النظر في فرض عقوبات على الطاقة، لأنه سيضر بدوله أكثر مما يضر بروسيا.

زادت 32 مليار درهم خلال شهر

قاعدة رأسمال البنوك تنمو 11.9 في المئة إلى 300 مليار درهم في يناير

ارتفعت قاعدة رأس المال «رأس المال والاحتياطيات» للبنوك العاملة بالدولة، بنسبة 11.9 في المئة خلال شهر يناير الماضي، لتتجاوز 300 مليار درهم، بحسب البيانات الصادرة عن المصرف المركزي أمس.

وتظهر البيانات أن قاعدة رأس المال زادت بقيمة 31.9 مليار درهم خلال الشهر الأول من العام الحالي، لتصل إلى 300.3 مليار درهم مقارنة مع 268.4 مليار درهم بنهاية 2013.

ونمت قاعدة رأس المال بدعم من الأرباح الصافية التي حققتها البنوك نتيجة لاستثماراتها ونشاطاتها المصرفية خلال العام الماضي.

ووفقا للبيانات، سجلت البنوك زيادة في قاعدة رأس المال بنحو 34.6 في المئة خلال يناير 2014، مقارنة مع الزيادة المسجلة في يناير 2013، حيث بلغت قيمتها في حينه 23.7 مليار درهم، تعادل نموا بنسبة 8.6 في المئة مقارنة مع ما كانت عليه بنهاية 2012.

وزادت القروض الشخصية بنسبة 0.5 في المئة خلال يناير الماضي، لتصل إلى 280.9 مليار درهم، مقارنة مع 279.5 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2013، بزيادة بلغت قيمتها 1.4 مليار درهم.

ونما رصيد شهادات الإيداع بنسبة 8.3 في المئة خلال شهر يناير الماضي، ليسجل واحدا من أعلى مستوياته عند 116.9 مليار درهم، مقارنة مع 107.9 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2013، بزيادة 9 مليارات درهم.

وتعتبر شهادات الإيداع إحدى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية التي يصدرها المصرف المركزي لمساعدة البنوك على إدارة السيولة الزائدة لديها، أو للتحكم بحجم السيولة المتوافرة للإقراض، بطريقة غير مباشرة تبعا لاحتياجات الاقتصاد الوطني.

إلى ذلك استمرت مخصصات القروض المشكوك في تحصيلها لدى القطاع المصرفي بالدولة بالنمو، حيث ارتفعت بنسبة 1.5 في المئة خلال يناير الماضي تعادل 1.2 مليار درهم ليصل رصيدها إلى 78.7 مليار درهم بنهاية الشهر الأول من 2014 مقارنة مع 77.5 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2013.

كما زادت استثمارات البنوك بالدولة بقيمة 2.5 مليار درهم خلال يناير الماضي، لترتفع إلى 189.2 مليار درهم مقارنة مع 186.7 مليار درهم بنهاية الشهر الذي سبقه.

وزاد عدد فروع البنوك الوطنية فرعاً واحدا خلال الشهر ذاته ليصل إجمالي عدد فروعها إلى 842 فرعا بنهاية يناير الماضي، ولم يطرأ أي تغيير على عدد البنوك الوطنية الذي استقر عند 23 بنكا، وعدد وحداتها الإلكترونية عند 29 وحدة، ومكاتب الدفع عند 89 مكتبا.

وزادت البنوك الأجنبية عدد وحدات خدماتها الإلكترونية بواقع وحدة واحدة، ليصل عددها الإجمالي إلى 53 وحدة إلكترونية، ولم يطرأ أي تغيير على عدد مراكزها الرئيسية الذي بقي دون تغيير عند 28 بنكا أجنبيا، وفروعها استقرت عند 87 فرعا، وبقي لديها مكتب دفع واحد دون تغيير.

معاملة مالية في أحد البنوك